

Distr.: General
20 January 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة الدورة الخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام
في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الإستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في
مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من اتحاد الأمهات، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري
لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقا لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *



البيان

الصلة بين عدم المساواة بين الجنسين والتنمية غير المتكافئة

منذ أن أقرت حكومات العالم بأن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع... هما أمران أساسيان لتحقيق المساواة والتنمية والسلام^(١)، أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية^(٢) محط تركيز الجهود الإنمائية. غير أن نطاق عدم المساواة ما زال يتسع ليس بين الأمم الغنية والفقيرة فحسب، بل داخلهما أيضا. وتشهد الحياة اليومية للنساء على الخصوص تحسنا أقل بكثير بالمقارنة مع الرجال في نفس البلدان. ورغم إحراز بعض التقدم، بما في ذلك انخفاض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع والحد من الفجوة التعليمية بين الجنسين^(٣)، ما زالت النساء والفتيات لا يملكن سبلا متكافئة للحصول على الحقوق والموارد والفرص التي تضمن المشاركة المتوخاة في منهاج عمل بيجين. ويؤدي هذا إلى بطء التنمية وتفاوتها وإلى توقع الفشل في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن بين العوائق التي تعترض مشاركة المرأة والتي تصادفها يوميا عضوات اتحاد الأمهات في جميع أرجاء العالم ما يلي:

١ - التعليم

تدرك عضوات اتحاد الأمهات أن التعليم يُمكن النساء والفتيات من إحداث تغيير لصالحهن ولصالح مجتمعاتهن. لكن مما يشبط عزيمتهن أن ٩٤ بلدا لم تحقق هدف تكافؤ الجنسين في التعليم الابتدائي، أحد الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠٠٥ وأن حكومات العالم لم تقرر رسميا بهذا الأمر في مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتكشف الأرقام الحديثة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عن أن ٥٧ في المائة من المائة مليون طفل الذين ما زالوا محرومين من الدراسة هم من الفتيات. وما زالت رسوم الدراسة تشكل عقبة كبيرة تعترض التحاق الفتيات بالمدارس، فضلا عن التكاليف الخفية للمعدات المدرسية وتفضيل تعليم الفتيان على تعليم الفتيات.

وتشكل الأمية المتفشية في أوساط النساء البالغات مصدر قلق خاص لاتحاد الأمهات. ويوجد اليوم ٦٠٠ مليون امرأة أمية بالمقارنة مع ٣٢٠ مليون رجل^(٤). ويجب أن

(١) أيدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إعلان بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(٢) تعهد ١٩١ بلدا عضوا في الأمم المتحدة ببلوغ ثمانية أهداف من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

(٣) تقدم المرأة في العالم ٢٠٠٥، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

(٤) حالة السكان في العالم ٢٠٠٥، صندوق الأمم المتحدة للسكان.

تقتزن جهود تحسين تعليم الفتيات بتحسين توفير التدريب في مجال محو الأمية وأساسيات الحساب والتدريب المهني لصالح النساء البالغات. وعلى نحو ما يُقر به منهاج عمل بيجين، يجب أن يحظى بأولوية استراتيجية تكافؤ فرص النساء من جميع الأعمار في الحصول على التعليم.

٢ - الصحة

تعد صحة المرأة أمراً أساسياً لصحة كل الأسر والمجتمعات المحلية، غير أن الرعاية الصحية بالنسبة للعديد من عضوات اتحاد الأمهات صعبة المنال وغير ميسورة التكلفة وذات جودة متدنية. ويجب أن تستجيب نظم الرعاية الصحية لاحتياجات النساء، ويجب تدريب المزيد من الموظفين الطبيين، وبناء المزيد من المراكز الصحية/المستشفيات. وهناك حاجة إلى تقرير التزامات وطنية بخطط لها موارد وذات أهداف وجداول زمنية واقعية.

وقد لا يكون هناك فرق بين عضوات اتحاد الأمهات أكثر بروزاً من الفرق في تجارهن المتعلقة بالصحة الإنجابية. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تواجه النساء خطر الوفاة لأسباب متعلقة بالحمل بمعدل حالة لكل ١٦ حالة، بينما يبلغ معدل هذا الخطر في البلدان المصنعة حالة لكل ٢٨٠٠ حالة^(٥). وإذا كان المراد هو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بخفض الوفيات النفاسية ووقف فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، فيجب على النساء أن يراقبن خصوبتهن ويجب معالجة المسائل الأساسية مثل الفقر والتمييز والعنف. ويجب على الحكومات ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥، على نحو ما جرى التعهد به في عام ١٩٩٤^(٦).

٣ - العمل

يتزايد حضور النساء في القوة العاملة ويؤدي دور الرعاية المحوري في الأسرة. غير أن عضوات اتحاد الأمهات يعانين من صرف النظر عن هذه المساهمات بشكل ثابت من جانب أفراد أسرهن أو مجتمعاتهن المحلية أو من جانب مقررري السياسات. ويجب أن تعكس جميع السياسات الإنمائية عمل المرأة في مجمله، سواء كان نظامياً أو غير نظامي، وبمقابل أو دون مقابل، لضمان استفادة النساء والرجال منها.

وتعد الحقوق الاقتصادية للمرأة مثل الحق في حيازة الممتلكات وتوارثها وفي تكافؤ فرص الحصول على الأصول والموارد، بما في ذلك الأراضي والائتمانات والتكنولوجيا،

(٥) حالة السكان في العالم ٢٠٠٥، صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(٦) المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، ١٩٩٤.

ذات أهمية حيوية. ومما شجع اتحاد الأمهات أن حكومات العالم تعهدت من جديد في عام ٢٠٠٥^(٧) بضمان هذه الحقوق، وهو يتطلع إلى تحقيقها.

توفير بيئة مؤاتية للنهوض بالمرأة

يشكل التعليم والصحة والعمل المجالات الثلاثة التي تعمل فيها المساواة بين الجنسين بوتيرة التنمية، التي يعد التحول الاجتماعي، مدعوما بقوانين قابلة للإنفاذ وموارد كافية، أمرا حيويا لها. وتحقيقا لهذه الغاية، يروج اتحاد الأمهات لأربعة مبادئ:

١ - توفير بيئة كلية

يجب أن تعالج جميع الجهود الإنمائية، بما في ذلك مسائل مترابطة من قبيل السلام والأمن وحقوق الإنسان، مسألة عدم المساواة بين الجنسين ويجب مواءمتها مع منهج عمل يبيح. وردا على الانتقاد الذي مفاده أن الأهداف الإنمائية للألفية تحد من نطاق المساواة بين الجنسين، أعلنت لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والأربعين "أن التنفيذ الكامل والفعال لمنهج عمل يبيح مسألة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا". وأقر بهذا كذلك في مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة. غير أنه ما زال يجب بذل المزيد لمعالجة الشواغل الجنسانية: انطلاقا من خطط العمل الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى الآليات والصكوك الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية ولجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة.

تحتل مسائل المساواة بين الجنسين مكانة مركزية في برنامج اتحاد الأمهات لمحو الأمية والتنمية. فعلى سبيل المثال، تضع دوائر محو الأمية رسوما بيانية دائرية توضح عدد ساعات العمل اليومية للنساء مقارنة مع الرجال. ويستطيع المشاركون استكشاف التطلعات المحيطة بالأدوار المرتبطة بنوع الجنس في البيت وفي المجتمع المحلي وتقييمها، والحلول الممكنة للتحديات التي تطرحها هذه العملية.

٢ - توفير بيئة تمكينية

تصف الأهداف الإنمائية للألفية النساء بأهن "أدوات" سلبية للتنمية، مثلا بعبارة "الأم الحامل" أو "الفتاة الأمية". غير أن النهوض بالنساء يتطلب تحولا في هذه الرؤية من مجرد متلقيات إلى داعيات للتغيير. ويتعلق الأمر بضمان إسماع الأصوات المهمشة وأخذها في الاعتبار. ولن يكون بالإمكان مساءلة الحكومات ومقرري السياسيات عن الوفاء بما يقدمونه من وعود على المستويين الوطني أو الدولي إلا بتمكين جميع النساء من المطالبة بحقوقهن.

(٧) مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وتعد مسائل التعليم والصحة والعمل المذكورة أعلاه ذات صلة بالموضوع الحالي وهي تعزز قدرات النساء على نيل حقوقهن. ورغم ذلك، عادة ما تتعرض عوامل رئيسية أخرى للإغفال، مثل الحق في التحرر من الخوف الناجم عن العنف والصراع. وقد أقر مؤتمر القمة العالمي الأخير للأمم المتحدة بهذا وتعهد بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، غير أن اتحاد الأمهات يشدد على أن الأقوال وحدها لن تحقق هذه الغاية، وأن الموارد والقوانين والإرادة السياسية أمور أساسية.

يُمكن برنامج اتحاد الأمهات نحو الأمية والتنمية النساء والمجتمعات المحلية من العمل معاً. مهارتهن الجديدة المكتسبة وبنقة بالنفس لإحداث تغيير في حياتهن. وقد فسرت أنونسياتا من بوروندي هذا على النحو التالي: "سنعمل الآن على توعية الآخرين بتحسين وضع المرأة. فيمكن للنساء الآن التعبير عن أفكارهن ومعرفة حقوقهن. ويمكننا المشاركة في التنمية. ولا مجال لتشريد الأرامل الآن".

٣ - توفير بيئة للشراكة

تحتل الشراكة بين الحكومات مكانة محورية في التنمية، رغم أن العديد من السياسات الحالية لا تعكس مبادئ المساواة الكامنة في فكرة 'الشراكة'. غير أن الحكومات وحدها لا تستطيع تحقيق المساواة بين الجنسين، فعليها أن تعمل مع المنظمات غير الحكومية، والجماعات الدينية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص أيضاً. ويجب على الحكومات ألا تغفل الأثر الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه هذه الشراكات في المجتمعات المحلية. ولا يحتاج أصحاب المصلحة المذكورون إلى الموارد فحسب، بل أيضاً إلى زيادة فرص وصولهم إلى الأمم المتحدة، وعمليات الحكومات الوطنية والمحلية، مثل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ورصدها. ومن الأساسي أن تشارك المرأة بقدر مشاركة الرجل، ليس فحسب من خارج العمليات السياسية بل من داخلها أيضاً.

وتكون الشراكة حاسمة عندما يلاحظ احتمال تعارض جانب من جوانب حقوق المرأة مع الدين أو الثقافة. ولا يمكن التصدي لهذه التوترات ونفي الربط بين حقوق المرأة وأتباع الغرب إلا عندما تنطلق المسائل المتعلقة ببعض الممارسات الثقافية (مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو استعمال الواقي الذكري أو الحقوق الجنسية) من داخل منظور ثقافي. ويدرك اتحاد الأمهات أن المسائل التي تدور حول المساواة بين الجنسين ما زالت تشكل تحدياً بالنسبة للطائفة الأنجليكانية وهو حريص على تعهد حوار يراعي الثقافات بشأن حقوق المرأة على جميع المستويات.

تتولى قيادة جميع مبادرات اتحاد الأمهات عضوات من المجتمعات المحلية يتوافر فيهن القدر اللازم من الفهم الثقافي. فعلى سبيل المثال، ينفذ اتحاد الأمهات في كيتالي، في شمال كينيا، برنامجاً تثقيفياً عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، يعمل على التفريق ما بين الأسطورة والواقع.

٤ - توفير بيئة شمولية

تمس التفاوتات الجنسانية النساء والفتيات بشكل أشد من غيرهن، غير أن المجتمع يعاني برمته. ويجب أن تستهدف المبادرات النساء لكن ينبغي لها بصورة نشطة إشراك الرجال والحلفاء اللازمين لتحقيق التغيير. ويجب ألا تهتمش المساواة بين الجنسين كموضوع خاص بالمرأة. فيجب تمكين الرجل ليصبح من دعاة المساواة بين الجنسين. ويشمل هذا إعادة تقييم أدوار الذكور في المجتمع ومكان العمل والبيت مقارنة مع أدوار الإناث. وتتعرّز هذه العملية عندما لا يُنظر إلى احتياجات المرأة ومصالحها كمجموعة متجانسة من الاحتياجات تنافس احتياجات الرجل. وقد لا يكون عدم المساواة بين الجنسين في الواقع سوى واحد من بين عدد من الفوارق المتداخلة، مثل العجز أو العرق.

يشمل برنامج اتحاد الأمهات لمحو الأمية والتنمية الرجال والنساء على السواء. وترى إليزابيث، من مالابوي، أن هذا أحدث تغييراً كبيراً في موقف زوجها من البرنامج، ومن مشاركتها فيه ودورها في المجتمع المحلي: "من قبل لم يسمح لي زوجي بالانضمام إلى البرنامج. أما الآن فهو يرى ما أستطيع عمله وكيف يساعدنا البرنامج، وهو الذي يذكرني بالذهاب إلى الدورات".